

حكائتي مع بيت العنكبوت!

د. مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق:

تجربة مركز تحديث الصناعة لم تحدث في «بلاد الموز»!

محمود سالم

وتم إبلاغ وزير الخارجية المصري به رسمياً، وأخبرني به على التو، وأوقفت هذه المهمة حيث إن الموقف لم يكن يحتمل أي تصعيد!

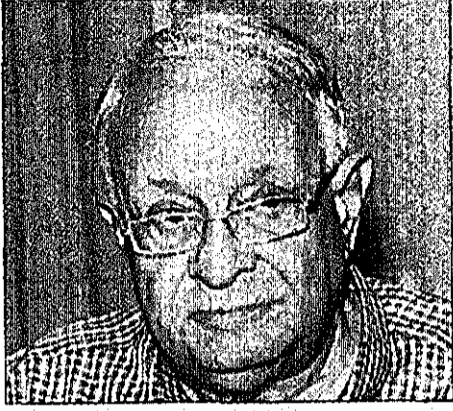
تشدد أوروبي

ولقد أخذت المفوضية الأوروبية أيضاً موقفاً متشدداً رسمياً آخرًا عندما رفضت استخدام دورين بمبنى الوزارة بقصر الدوبارة مجهزين تجهيزاً كاملاً كمكاتب لمركز تحديث الصناعة، وأفندناهم أن هذين الدورين سيكون لهما مصعد خاص ومن مدخل خاص غير مدخل الوزارة ويمكن عزلها تماماً عن باقي الأجزاء، وكان ذلك بغرض توفير مساهمات عينية للبرامج تخفف من المساهمات المالية كطلب وزير المالية في ذلك الوقت د. مدحت حسنين. وأخبرناهم بأننا سنوفر لهم اتصالاً للفرنسية بمرکز معلومات هيئة التصنيع للاستفادة من قاعدة البيانات التي قمنا بتطويرها واستكمالها بنسبة ١٠٠٪. ولم يكن ذلك في قائمة اهتماماتهم، لكنهم ادعوا في رفضهم هذا الغرض رسمياً أن الصناع لن يتعاملوا مع مركز تحديث الصناعة في حالة تسكينه بمبنى الوزارة، وأن الأجنحة الخفية تطل برأسها مرة أخرى في رفض الانخراط في المنظومة ورفض الشفافية والسعي لتجنيب عملاء وتابعين، في الوقت الذي نص فيه الاتفاق على أن وزارة الصناعة هي المستفيد من البرنامج!

وقد اختارت المفوضية موقفاً آخر بتكليفها بأهظة وانفقت على تجهيزه الملايين من أموال المشروع وطلب بذلك ثروت آدم رئيس المركز، الألماني الشرفي المصري من أبناء القنصل وخريج مركز الكفاية الإنتاجية قبل هجرته إلى ألمانيا الشرقية والذي لم يكف عن التلطف في المواقف لتأكيد ولأنه للاتحاد الأوروبي مملناً أنني السبب في فشله.. وصدقه من صدقه إلى أن فصله أحد مؤيديه وهو الوزير على الصعيدي بعد ٦ شهور من توليه الوزارة بصدى!

● ماذا حدث لمركز تحديث الصناعة بعد انتهاء مدة الاتفاق؟

- قال: أكثر من ٦ سنوات مضت على انتهاء اتفاق التمويل المحدد، وأصبح تمويل هذا المركز بالكامل من الخزينة المصرية يتبع وزير الصناعة والتجارة الخارجية ولا يتبع الوزارة، توالى على رئاسته مجموعة من المقربين ومن دائرة الثقة من رجال الأعمال في ظل ضوابط إنفاق مجهولة ونتائج نشاط غير معروفة!.. وأضاف قائلاً: إلا أنه كان مقبداً لذوي الحظوة من المقربين الذين استفادوا من أمواله بالتربيع أو بالحصول على مرتبات ومكافآت سرية خيالية وشبكة فساد عنكبوتية زرعتها الاتحاد الأوروبي وترعرع في أوكارها نوعية جديدة من الشمام بقم فاسدة مع قوة المال وتستغل بالسلطة!



د. مصطفى الرفاعي

● ألا يحتاج تحديث الصناعة إلى نقل التكنولوجيا إلى صناعتنا من الصناعات المثيلة في أوروبا؟

- قال: نعم إلا أننا عندما بحثنا في الاتفاق الموقع عن نقل التكنولوجيا لم نجد ما ينص على أي ربط بين الصناعة المصرية والصناعة الأوروبية بسماع ونقل التكنولوجيا حيث اقتصر نكر المساعدات الفنية على الاستعانة بخبراء أو فنيين يتم توظيفهم بعقود مؤقتة بواسطة مكاتب التوظيف. أي لم يكونوا منتدبين من شركات صناعية بل من الباحثين عن عمل في سوق العمل شأنهم شأن مدير مركز تحديث الصناعة الذي تم اختياره، وقد أعلنت اعتراضي على خلو الاتفاق من توطین التكنولوجيا الصناعية خلال اجتماع لوزراء صناعة دول البحر المتوسط!

● وكيف كان يتم اختيار هؤلاء الفنيين أو الخبراء؟

- رد: كان يتم ذلك بواسطة الاتحاد الأوروبي مباشرة ببروكسل بناءً على مناقصات

محدودة بين مكاتب التوظيف دون تدخل من الجانب المصري، وعندما طلبنا الاستعانة في لجنة اختيار المتقدمين لعضوية المواقع الرئيسية لمركز تحديث الصناعة قوبل ذلك بالسرفس،

والتعمية التكنولوجية صدرت تصريحات من مفوضية الاتحاد الأوروبي بانك تعطل برنامج تحديث الصناعة.. ما رأيك؟

- قال: في السواق ان الاتحاد الأوروبي مهدد بإلغاء هذا البرنامج وتوجيه الأموال المخصصة له إلى مشروع آخر في أي دولة من دول البحر المتوسط حدث ذلك عندما خاطبت مفوضية الاتحاد في منصر بتكليفنا لممثلين للجانب المصري للاطلاع على حسابات البرنامج وإنفاقه، وأخترت لهذه المهمة ممثلاً للجهاز المركزي للمحاسبات وكيل وزارة الصناعة للمشتون المالية والاقتصادية. ولكن الانزعاج كان شديداً من مطلبنا القانوني، والغريب أنه كان من دول تدعي ضرورة محاربة الفساد وتنادي بالشفافية وتعتبر من حقها التدخل في شؤوننا الداخلية لحماية الحريات والديمقراطية وتشكو من انتشار الفساد في منصر بينما هي ضالعة فيه؛ وأكد ذلك وجود أجنحة خفية لامتداد برنامج تحديث الصناعة وأن إنفاق الأموال يتم لأغراض لا علاقة لها بتحديث الصناعة، وهي أنشطة برع فيها المدعو مستر بيير الهندي الأوروبي الذي يحمل جواز سفر بريطاني والذي كان متخصصاً في تجنيد العملاء وشراء الذمم بالمال وأخترت الجتمع المصري، كان تهديد الاتحاد بإلغاء البرنامج عنيفاً وصريحاً

البرنامج أن تكون الوحدات الصناعية المشاركة في البرنامج مملوكة للقطاع الخاص بالكامل.. والهدف الآخر يتمثل في تغيير سياسات الدولة بما يتفق مع رغبات الانشاء الأوروبي، حيث نص الاتفاق على إنشاء وحدة تسمى وحدة إصلاح السياسات، تكون جزءاً من مركز تحديث الصناعة. وينفذ ذلك ٤ مستشارين أوروبيين لوزارة الصناعة يتبعون الوزير مباشرة، والحقيقة أنني لم اصادف مثل هذا في السابق ولم اسمع به إلا في ما يسمى «بلاد الموز»، وكان ردي أن السياسات الصناعية وغير الصناعية هي من صميم اختصاص الدولة المصرية، ونستشير في ذلك من نشاء من خبراء العالم بما في ذلك الاطلاع على تجارب الدول المثيلة التي حققت نجاحاً في ذات المضمار.

تجربة تونس

● وكيف كانت التجربة التونسية لتحديث الصناعة؟

- قال: لقد تم استدعاء سليم التلاتلي مدير مركز تحديث الصناعة التونسي إلى مصر مؤمداً من الأمم المتحدة لإفادتنا عن التجربة التونسية، والذي تال: لقد أدركنا من الوهلة الأولى أن تحديث الصناعة الوطنية يجب أن يكون مشروعاً وطنياً يتولاه مركز تحديث صناعة مشكل من تونسين، فهم أدري بمشاكل الصناعة ومطلوبات التحديث وبالقطاعات الواجب التركيز عليها وبالبرامج المطلوبة لإعداد وتطوير الكوادر، وأفاد بأن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي انتهت إلى توفير مساهمة من الاتحاد الأوروبي منسوبة إلى تعداد تونس بواقع ٥٠ يورو للفرد، وقالوا للاتحاد: سنوجه نحن الإنفاق على برنامج تحديث الصناعة أما مساهمتكم فنستستخدمها في أنشطة أخرى تولاها الدولة مثل التعليم وإعداد الكوادر والبنية الأساسية وتمويل مشروعات صغرى للعاملين الذين يتم الاستعانة عنهم وإحالتهم للقواعد المبرك نتيجة لتحديث الصناعة أو إغلاق بعض المصانع التي لن يكون لديها قدرة تنافسية بعد فتح الأسواق. كما طلبوا من الاتحاد الأوروبي أن يعرض خزانة الدولة عن فاقد العائد من الرسم الجمركية نتيجة الدخول في منطقة حرة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي، وتم لتونس ما طلبته.

وأضاف د. الرفاعي قائلاً: المعروف أن الصناعة التونسية تختلف في تركيبها عن الصناعة المصرية حيث إنها تركز على صناعات كثيفة العمالة مثل الملابس وصناعات غذائية مثل زيت الزيتون بمواصفات عالمية وبأسعار تنافسية وتصدرها بنجاح إلى أوروبا وغيرها. ولكن لم يتيسر لمصر إدخال أي تحديثات على الاتفاق لاعتماده من مجلس الشعب، واطلق الاتحاد الأوروبي حملة إعلامية وسياسية عنيفة ضد وزير الصناعة المصري عندما استفسر عن المكون التكنولوجي ومطلب تعديل بعض نصوص اتفاقية الشراكة الأوروبية.

وساند الاتحاد في هذه الحملة د. يوسف بطرس غالي والسفير جمال بيومي وآخرون!

● كانت دول الاتحاد الأوروبي، وما زالت، تدعي ضرورة محاربة الفساد. وكانت، وما زالت، تنادي بالشفافية.. وكانت دائماً تشكو من انتشار الفساد في مصر.. هكذا كانت. وتشدد أوروبياً.. ولكن الواقع يعكس خلاف ذلك تماماً. الوقائع عديدة لعل أهمها ما يتعلق ببيت العنكبوت، المسمى بمركز تحديث الصناعة.. هذه الوقائع يتذكرها وزير الصناعة الأسبق د. مصطفى الرفاعي الذي تعرض لهجوم شديد من مفوضية الاتحاد الأوروبي واتهم صراحة بأنه يعطل برنامج تحديث الصناعة المصري.. هجوم الاتحاد وصل إلى حد التهديد بتوجيه الأموال المخصصة للبرنامج إلى مشروع آخر في أي دولة من دول البحر المتوسط.. كل ذلك لكون د. الرفاعي خاطب مفوضية الاتحاد بالفاخرة وأبلغها بأنه قرر فرض رقابة مالية على حسابات البرنامج وأنه اختار لهذه المهمة ممثلاً لجهاز المحاسبات ووكيل وزارة الصناعة للمشتون المالية والاقتصادية. ■

ماذا أزعج الاتحاد الأوروبي

من طلب الرقابة على أموال المركز؟

كان - وما زال - رأي وزير الصناعة الأسبق ان الرقابة المالية مبدأ معمول به دولياً، وهو مبدأ واجب التطبيق طبقاً للقانون عندما تزيد مساهمات المال العام على ٢٥٪ كما هو الحال في برنامج تحديث الصناعة.

وهذا يتمير د. الرفاعي إلى حدوث نوع من الانزعاج الشديد من طلب مصر القاء، وبني! إنه انزعاج من دول تدعي ضرورة محاربة الفساد وتنادي بالشفافية وتعتبر من حقها التدخل في شؤوننا الداخلية لحماية الحريات والديمقراطية وتشكو من انتشار الفساد في منصر بينما هي ضالعة فيه!

● إيه الحكاية يا دكتور مصطفى

- قال: لقد تم توقيع اتفاق التمويل للبرنامج أول ديسمبر ١٩٩٨ وقد وقعته عن الجانب المصري وزير الصناعة والثروة المعدنية ووزير التعاون الدولي في ذلك الوقت. وقد نص الاتفاق على ألا يتجاوز تمويل الاتحاد الأوروبي ٢٥٠ مليون يورو خلال ٥ سنوات وأن يلتزم الحكومة المصرية بتحويل هذا المشروع بمبلغ لا يتجاوز ١٠٢ ملايين يورو وتسامخ شركات القطاع الخاص التي تقدم للاستفادة من البرنامج بحوالي ١٥٪ من قيمة تعاقد كل عملية.

● وما طبيعة العمليات التي قدمها البرنامج لشركات القطاع الخاص؟

- قال د. مصطفى الرفاعي: لم تكن هذه العمليات في إطار مخططات قطاعية لتحديث قطاعات مهمة من الصناعة المصرية، بل اقتصر على تأجير فنيين من خلال مكاتب توظيف أوروبية يتقدم إليها الباحثون عن وظائف مؤقتة لعمل دراسات شاملة للمصانع التي تتقدم للاستفادة من البرنامج. ولم تقتصر الدراسة على الجوانب الفنية بل امتدت إلى الأمور المالية والكوادر والأسواق والخطط والسياسات، والت الملكية الفكرية لهذه المعلومات إلى الاتحاد الأوروبي.

أعمال تجسس

اضاف مستشيراً إلى أنه إذا كان الهدف من هذا المسح هو التشخيص ووصف العلاج فإن المعلومات التي حصل عليها الاتحاد مملوكة للمنشأة الصناعية وإتاحتها للخير من دول وشركات منافسة هو في رأيي عمل من أعمال التجسس الصناعي غير المسموح أنها وردت في الاتفاق تحت بند الملكية الفكرية. أي أنها معلومات كان يجب أن تخضع لقوانين حماية الملكية الفكرية التي تصر على فرضها وتطبيقها الدول الصناعية على الدول النامية.

● وهل كان لهذا البرنامج أهداف أخرى؟

- قال: أهداف هذا البرنامج هي ذاتها أهداف تمويل بعض التشكيلات التي نشأت بعد ثورة ٢٥ يناير من غير الثوار ومن يتاجرون بدماء الشهداء لضلوع واقع جديد على أرض مصر وتسموئهم خطأ في الصحف بالقوى السياسية. هذه الأهداف تختمل في تقليص دور الدولة واضعافه واختراق المجتمع بخلق مجموعات من أصحاب المصالح ترتبط مصالحها بالاتحاد الأوروبي وتنشط ضد الحكومة وتتحول إلى مجموعات ضغط ترفض أن يكون للدولة دور القيادة، وبذلك يكون الولاء لمن ينفذ هذا ما حدث، وكان أحد شروط